

مادة محاسبة شركات ٢

الفرقة الثانية

كلية التجارة – جامعة دمياط



الفصل الثانی

المحاسبة عن تكوين رأس
مال الشركات المساهمة



تاسعا: تخفيض رأس المال

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة تخفيض رأس مال الشركة إذا ما قامت أسباب جدية تدعو إلى ذلك ، ومن أهم الأسباب التي تدفع الشركة إلى تخفيض رأس مالها ما يلي :

(١) زيادة رأس المال عن حاجة الشركة ورغبتها في إظهار النسبة الحقيقية لأرباح رأس المال المستثمر في أعمالها .



(٢) تحقيق خسائر كبيرة لا يمكن تعويضها من أرباح السنوات التالية مما يتعذر معه توزيع أرباح على المساهمين ، وانعكاس ذلك على أسعار أسهم الشركة في البورصة وعلى مركزها المالي.

(٣) عدم صحة تقويم أصول وخصوم الشركة بأن تكون الأصول مقومة دفترياً بأكثر من قيمتها الحقيقية ، والخصوم مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ، مما يجعل أرباح الشركة غير متناسبة مع رأس مالها وأقل من حقيقتها الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.



وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات عملية تخفيض رأس المال في المواد من ١٠٥ إلى ١١٣ حيث يجب أن يراعى ما يلي عند التخفيض .

(١) لا يتم التخفيض إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة الذي يرفق به تقرير من مراقب الحسابات حول مدى وجود أسباب جدية تدعو إلى التخفيض.

(٢) لا يشترط أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل ، وذلك على عكس حالة زيادة رأس المال.



(٣) يراعى ألا يؤدي التخفيض إلى أن يقل رأس المال عن الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون ، كما يراعى ألا يؤدي التخفيض إلى أن تقل قيمة السهم عن الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون .

(٤) يجب أن يراعى حقوق الدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل صدور قرار التخفيض حيث يجب ألا يضاروا من ذلك ، فقد أعطتهم اللائحة التنفيذية للقانون حق الاعتراض على قرار تخفيض رأس مال الشركة إذا لم يكن التخفيض مترتباً على خسارة منيت بها الشركة.



وتتوقف المعالجة المحاسبية لعملية تخفيض رأس المال على الطريقة التي يتم بها التخفيض وذلك كما يلي:

الطريقة الأولى : تخفيض القيمة الاسمية للسهم .

في هذه الحالة تقوم الشركة باسترداد الأسهم القديمة من المساهمين وتسلم لهم أسهم جديدة بالقيمة الاسمية الجديدة ، وتتوقف المعالجة المحاسبية على سبب التخفيض كما يلي :



(١) إذا كان التخفيض بسبب الرغبة في محو خسائر
مرحلة فإن المساهم لن يسترد شيئاً وتتم المعالجة
بتخفيض رصيد حساب رأس المال وإفقال حساب
الخسائر المرحلة وذلك بالقيد التالي :

من حـ/ رأس المال	xxx
إلى حـ/ خسائر مرحلة	xxx



(٢) إذا تم رد قيمة التخفيض إلى المساهمين نقداً تتم
المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند اتخاذ قرار التخفيض يجرى القيد التالي :

من رأس المال	xxx
إلى حملة الأسهم	xxx

- عند السداد يجرى القيد التالي :

من حملة الأسهم	xxx
إلى البنك	xxx



(٣) إذا كان التخفيض يتم بسبب الرغبة في إعفاء المساهمين من الأقساط التي لم تطلب بعد ،
فلا يتم عمل أى قيود محاسبية لأن رأس المال مثبت بالدفاتر أصلاً بقيمة الأقساط التي طلبت فعلاً ، وإنما يكتفى بالتأشير بذلك فى السجلات الإحصائية.



الطريقة الثانية : تخفيض عدد الأسهم .

يتم تخفيض رأس المال طبقاً لهذه الطريقة من خلال قيام الشركة بسحب عدد من الأسهم من كل مساهم يتناسب مع ما يملكه فعلاً ، فإذا كان رأس المال مكون من ٥٠٠٠٠٠ سهم وقررت الشركة تخفيض رأس المال من خلال إلغاء ١٠٠٠٠٠ سهم ، فإن كل مساهم يمتلك ٥ أسهم يسترد قيمة سهم واحد ويصبح بذلك مالكاً لعدد ٤ أسهم فقط ، وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:



- عند اتخاذ قرار التخفيض يجرى القيد التالى :

من ح/ رأس المال	xxx
إلى ح/ حملة الأسهم	xxx

- عند السداد لحملة الأسهم يجرى القيد التالى :

من ح/ حملة الأسهم	xxx
إلى ح/ البنك	xxx



الطريقة الثالثة : شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها.

عند إتباع الشركة لتلك الطريقة لتخفيض رأس المال يجب على الشركة أن توجه طلب الشراء إلى جميع المساهمين بإعلان ينشر في صحفية الشركات أو في صحيفتين يوميتين مع إخطار المساهمين بمضمون الإعلان على عناوينهم المبينة بسجلات الشركة ، ويجب أن يتضمن الإعلان ما يلي:

- عدد الأسهم المطلوب شراؤها.
- الثمن المعروض للسهم ، وكيفية سداده.



وإذا زادت طلبات البيع المقدمة من المساهمين على القدر الذى تطلب الشركة شراؤه وجب تخفيض عدد الأسهم المشترية من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكه من أسهم الشركة.

أما إذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الأسهم فلمجلس الإدارة إعادة الإجراءات مع رفع سعر الشراء.



ويتعين على الشركة إلغاء هذه الأسهم خلال شهر من تاريخ الحصول عليها إذا كان الغرض هو تخفيض رأس المال ، ويجوز لها الاحتفاظ بها على أن تتصرف فيها خلال سنة من تاريخ الحصول عليها إذا لم يكن شراؤها بهدف تخفيض رأس المال .

ويطلق على أسهم الشركة التي تشتري بمعرفة الشركة لفظ " **أسهم الخزائنة** " دلالة على أن الشركة اشترت أسهمها ، وهذه الأسهم لا تعطى للشركة أى حقوق فهي لا تصبح مساهماً ولا تحصل على أى أرباح عنها وليس لها حق التصويت فى الجمعية العامة للشركة .



وتتوقف المعالجة المحاسبية على السعر الذي
تشتري به الشركة أسهمها سواء من المساهمين
أو من البورصة والذي قد يعادل القيمة الاسمية أو
يزيد أو يقل عنها ، ويتم تناول المعالجة
المحاسبية لأسهم الخزانة من خلال المثال المبسط
التالى :



مثال ١٢ : قررت إحدى الشركات المساهمة تخفيض رأس المال من خلال شراء أسهم قيمتها الاسمية ٤٠٠٠٠٠ جنية .

المطلوب: توضيح المعالجة المحاسبية لعملية تخفيض رأس المال من خلال أسهم الخزانة في ظل كل فرض من الفروض الثلاثة التالية :

- الفرض الأول : شراء الأسهم بالقيمة الاسمية .
- الفرض الثاني : شراء الأسهم بمبلغ ٤٦٠٠٠٠ جنية .
- الفرض الثالث : شراء الأسهم بمبلغ ٣٧٠٠٠٠ جنية .



الفرض الأول : الشراء بالقيمة الاسمية (٤٠٠٠٠٠ جنية) .

(ا) إذا تم الشراء من البورصة تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند الشراء يجرى القيد التالى :

من ح/ أسهم الخزانة	٤٠٠٠٠٠
إلى ح/ البنك	٤٠٠٠٠٠

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالى :

من ح/ رأس المال	٤٠٠٠٠٠
إلى ح/ أسهم الخزانة	٤٠٠٠٠٠



(٢) إذا تم الشراء من المساهمين أنفسهم تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند تقديم المساهم بطلب البيع للشركة يجرى القيد التالى:

من ح/ أسهم الخزانة	٤٠٠٠٠٠
إلى ح/ حملة الأسهم	٤٠٠٠٠٠

- عند السداد لحملة الأسهم يجرى القيد التالى :

من ح/ حملة الأسهم	٤٠٠٠٠٠
إلى ح/ البنك	٤٠٠٠٠٠

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالى :

من ح/ رأس المال	٤٠٠٠٠٠
إلى ح/ أسهم الخزانة	٤٠٠٠٠٠



الفرض الثانى: الشراء بقيمة تزيد عن القيمة الاسمية (٤٦٠٠٠٠ جنية) .

تحقق الشركة فى هذه الحالة خسارة رأسمالية يفضل إبعادها عن حساب الأرباح والخسائر وتغطيتها من الاحتياطى القانونى حيث أنها تشبه فى طبيعتها علاوة إصدار الأسهم ، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلى :



(١) إذا تم الشراء من البورصة تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند الشراء يجرى القيد التالى:

من ح/ أسهم الخزانة	٤٦٠٠٠٠	
إلى ح/ البنك	٤٦٠٠٠٠	

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالى :

من مذكورين		٤٠٠٠٠٠
ح/ رأس المال		٦٠٠٠٠٠
ح/ الاحتياطي القانوني		
إلى ح/ أسهم الخزانة	٤٦٠٠٠٠	



(٢) إذا تم الشراء من المساهمين أنفسهم تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند تقديم المساهم بطلب البيع للشركة يجرى القيد التالى:

من ح/ أسهم الخزانة	٤٦.٠٠٠	
إلى ح/ حملة الأسهم	٤٦.٠٠٠	

- عند السداد لحملة السهم يجرى القيد التالى :

من ح/ حملة الأسهم	٤٦.٠٠٠	
إلى ح/ البنك	٤٦.٠٠٠	

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالى :

من مذكورين		
ح/ رأس المال	٤.٠٠٠	
ح/ الاحتياطي القانوني	٦.٠٠٠	
إلى ح/ أسهم الخزانة	٤٦.٠٠٠	



الفرض الثالث: الشراء بقيمة تقل عن القيمة الاسمية (٣٧٠٠٠٠٠ جنية) .

تحقق الشركة في هذه الحالة أرباحاً رأسمالية يفضل ترحيلها إلى حساب الاحتياطي القانوني لتتأبها مع علاوة إصدار الأسهم ، وتتم المعالجة المحاسبية في هذه الحالة كما يلي :



(١) إذا تم الشراء من البورصة تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند الشراء يجرى القيد التالي:

من ح/ أسهم الخزانة	٣٧٠٠٠٠
إلى ح/ البنك	٣٧٠٠٠٠

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالي :

من ح/ رأس المال	٤٠٠٠٠
إلى مذكورين	
ح/ أسهم الخزانة	٣٧٠٠٠٠
ح/ الاحتياطي القانوني	٣٠٠٠٠



(٢) إذا تم الشراء من المساهمين أنفسهم تتم المعالجة المحاسبية كما يلي :

- عند تقديم المساهم بطلب البيع للشركة يجرى القيد التالي:

من ح/ أسهم الخزانة	٣٧٠٠٠٠	
إلى ح/ حملة الأسهم	٣٧٠٠٠٠	

- عند السداد لحملة السهم يجرى القيد التالي :

من ح/ حملة الأسهم	٣٧٠٠٠٠	
إلى ح/ البنك	٣٧٠٠٠٠	

- عند إلغاء الأسهم يجرى القيد التالي :

من ح/ رأس المال		٤٠٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ أسهم الخزانة	٣٧٠٠٠٠	
ح/ الاحتياطي القانوني	٣٠٠٠٠٠	



شكرا على حسن المتابعة
مع خالص تمنياتي بالتوفيق
د.السيد القرنشاوى

